ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضا لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: تطوير قنوات التمويل محرك رئيس لانتعاش الأسواق العقارية في المنطقة

- تحليل اخباري: حالة ركود فعلية للعولمة.. حقيقة عابرة حول التجارة

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

"موديز": سياسات "ترامب" الاقتصادية ستضغط على دول الخليج في الفترة القادمة لارتباط عملاتها بالدولار

موقع أرقام

قال "مارك زاندي" كبير الاقتصاديين في وكالة "موديز": "إنه مع انتخاب رئيس أمريكي جديد يتبنى سياسات اقتصادية مختلفة، وسياسة مالية توسعية مع تمويل للعجز وخفض للضرائب فإن آفاق ارتفاع الفائدة بوتيرة أسرع في أمريكا باتت قوية."
وأضاف "زاندي" في تصريحات لتلفزيون "سي إن بي سي عربية"، إن الاحتياطي الفيدرالي سيرفع الفائدة بوتيرة أسرع، مُشيراً إلى أن الفائدة طويلة الأجل قفزت عقب نتيجة الانتخابات.
وقال إن هذا الأمر سيضغط على الاقتصادات التي تربط عملاتها بالدولار كدول الخليج، وسيصبح من الصعب إدارة هذا الربط، حيث سيكون هناك مضاربون يراهنون على فك الارتباط، وبالتالي قد تواجه منطقة الخليج ضغوطاً في الأشهر المقبلة.
وذكر أن هذا الربط كان مفيدا لاقتصادات المنطقة لأنه يمنح الاستقرار للنظام المالي والمصارف والاقتصاد عموما، حيث إن ربط العملات المحلية بالدولار سياسة جيدة على المدى البعيد.
واختتم "زاندي" تصريحاته قائلاً، نأمل ألا ترتفع الفوائد بسرعة كبيرة تجعل من الصعب الاحتفاظ بهذا الارتباط، مؤكداً أن الوضع سيكون صعبا، وأنه يجب على السياسيين المحافظة على هذا الربط.
يذكر أن السعودية تثبت سعر الريال مقابل الدولار منذ عام 1986م، (1 دولار= 3.75 ريال)، وتثبت الإمارات سعر الدرهم مقابل الدولار منذ عام 1997م (1 دولار 3.67 =درهم).

مذكرة انتقال ترامب للسلطة: الإصلاح التجاري في أمريكا يبدأ باليوم الأول

سي إن إن

سيبدأ الرئيس الأمريكي المنتخب عملية إعادة تشكيل السياسة التجارية للدولة في اليوم الأول من إدارته، وفقا لمذكرة أعدها فريقه الانتقالي والتي حصلت عليها CNN.
وتحدد الوثيقة الهيكل العظمي للسياسة التجارية ترامب خلال المائتي يوم الأولى من رئاسته، مع التركيز على مجموعة من المبادئ بما في ذلك إعادة التفاوض أو الانسحاب من اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة - الوعد الذي كرره ترامب في حملته الانتخابية.
وتشير المذكرة نفسها إلى أن الكثير يمكن أن يتغير قبل أن يبدأ ترامب رئاسته في 20 يناير 2017، وتصف المذكرة محتوياتها بأنها "لأغراض المناقشة فقط." لكن المذكرة تكشف ما وضعه فريق ترامب الانتقالي كمخطط لإدارة ترامب بناءً على ما قاموا به قبل الانتخابات وبناءً على وعود حملة ترامب الانتخابية.
وتذكر الوثيقة: "تكسر خطة ترامب التجارية أجنحة عولمة كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي.. إدارة ترامب ستعكس عقوداً من السياسة التجارية التصالحية، وسيتم التفاوض على اتفاقات تجارة جديدة توفر مصالح العمال الأمريكيين والشركات لأول مرة".
وبُنيت خطة ترامب خلال المائتي يوم حول خمسة مبادئ رئيسية، الأول هو إعادة التفاوض أو الانسحاب من اتفاقية "نافتا"، والثاني هو وقف صفقة الشراكة عبر المحيط الهادئ، الثالث هو وقف "الواردات غير العادلة،" الرابع هو إنهاء "الممارسات التجارية غير العادلة"، والخامس هو متابعة الصفقات التجارية الثنائية. التركيز النهائي على "إعادة والاحتفاظ بالوظائف الصناعية" يركز على خفض نسبة ضريبة العمل والقضاء على اللوائح التي يجب على الشركات الالتزام بها والقيود المفروضة على الطاقة المحلية.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

البنك الدولي: الكوارث الطبيعية تكلف العالم 520 مليار دولار سنويا

موقع أرقام

كشف تقرير جديد صادر عن البنك الدولي أن آثار الكوارث الطبيعية الحادة يمكن أن تكلف العالم 520 مليار دولار سنويا وتدفع ما يقرب من 26 مليون دولار إلى الفقر كل عام.

وأضاف التقرير الذي شاركت فيه الهيئة العالمية لخفض ومعالجة الكوارث بأن التداعيات المناخية القاسية تزايدت على مدار العقود الأخيرة وزادت معدلات الفقر كما أوضح رئيس البنك الدولي "جيم يونج كيم" بأن الأعاصير والفيضانات والجفاف أثرت سلباً على البشر والاقتصاد في العالم.

وناشد "كيم" دول العالم بمساعدة الفقراء في مواجهة الكوارث الطبيعية التي أصبحت أكثر تدميراً من ذي قبل.

وشمل التقرير 117 دولة على مستوى العالم تأثرت على الصعيد البشري والاقتصادي، وقدر البنك الدولي الخسائر في تلك الدول مجتمعة بحوالي 520 مليار دولار سنوياً، وهو ما يتجاوز التوقعات بنسبة 60%.

موديز تتوقع نمو الاقتصاد العالمي 3% خلال عام 2017

موقع مباشر

توقعت وكالة موديز استقرار النمو الاقتصادي العالمي خلال العام المقبل، مع تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي والأسواق الناشئة.

وذكرت وكالة التصنيف الائتماني، عبر مذكرة صادرة اليوم الاثنين، أن الناتج المحلي الإجمالي حول العالم قد ينمو بمعدل 3% في عامي 2017 و2018، مقابل 2.6% في العام الجاري.

وأشارت موديز إلى أن الهند من المرجح أن تسجل أسرع معدل نمو اقتصادي بين الاقتصادات المتقدمة الكبرة والأسواق الناشئة خلال العام المقبل، بينما تتجه اليابان، وإيطاليا، والبرازيل لتحقيق أبطأ معدل للنمو.

وترى الوكالة: أن الاقتصاد الأمريكي قد ينمو بمعدل 2.2% في عام 2017، مقارنة بحوالي 1.6% في العام الجاري؛ بدعم قوة إنفاق المستهلكين، رغم استمرار ضعف استثمارات الشركات.

يُذكر أن صندوق النقد الدولي قد توقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.1 %في العام الجاري، قبل أن يتعافى قليلاً في 2017 ليسجل نمواً بنحو 3.4%.

فوز "ترامب" يعيد الرهان حول تعادل اليورو مع الدولار بحلول العام القادم

موقع أرقام

أعادت مفاجأة فوز "ترامب" بالانتخابات الرئاسية الأمريكية الرهان حول أن التطورات والتقلبات التي يشهدها المشهد العالمي على المستويين السياسي والاقتصادي مؤخرا قد تدفع بالعملة الأوروبية المشتركة لتتعادل قيمتها تماما مع الدولار للمرة الأولى منذ عام 2002.

ووفقاً لبيانات جمعتها "بلومبرج"، يرى حوالي 45% من المتعاملين أن اليورو سيهبط إلى مستوى دولار واحد بحلول نهاية عام 2017، وهي النسبة ارتفعت بما يقرب الضعف عن مستواها قبل أسبوع.

ويدعم هذه التوقعات تعهدات الرئيس الأمريكي المنتخب بزيادة الإنفاق على البنية التحتية وخفض الضرائب، وهو ما يعني بالطبع ارتفاع مستوى التضخم وزيادة النمو الاقتصادي مما يدفع الاحتياطي الفيدرالي نحو رفع أسعار الفائدة في أقرب وقت وبوتيرة أسرع.

وأرسل هذا الشعور مؤشر الدولار أمس الإثنين إلى مستوى هو الأقوى منذ فبراير/شباط، بينما تراجع اليورو إلى نحو 1.07 دولار في أدنى مستوى له هذا العام أمام العملة الأمريكية.

من جانبه أشار "دويتشه بنك"، أن نتائج الانتخابات الأمريكية كافية لهز العملة الأوروبية المشتركة ودفعها نحو مستوى أقل من الواحد دولار في عام 2017.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

80 مليار دولار التراجع المتوقع باستثمارات النفط

وكالة الأنباء الكويتية

توقعت شركة كامكو للاستثمار الكويتية أن تشهد استثمارات التنقيب واستخراج النفط حول العالم تراجعا بنحو 80 مليار دولار خلال العام الحالي مقارنة ب130 مليار دولار خلال العام الماضي.
وأوضحت الشركة في تقرير اقتصادي متخصص أن أسعار النفط تفاعلت بشدة خلال أكتوبر الماضي مع التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة فضلا عن تراجع متوسط سعر نفط أوبك لشهر نوفمبر 2016 بنسبة 11 في المئة بنهاية الأسبوع الماضي. وأشارت إلى ارتفاع المتوسط الشهري لأسعار النفط بنسبة 6ر11 في المئة خلال أكتوبر مقارنة بمستويات سبتمبر 2016 تطلعا لخفض الإنتاج. وذكرت أن أسواق النفط تأثرت بشكل محدود بانتخابات الرئاسة الامريكية على الرغم من أن السياسات التي ستقرها الحكومة القادمة سيكون لها آثار طويلة الأمد ومن الممكن ان تفرض ضغوطا على منتجي النفط. وأفادت بأن إنتاج النفط لأعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) بلغ مستويات قياسية جديدة خلال أكتوبر الماضي ملقيا بمزيد من الشكوك حول اتفاقية الإنتاج المتوقعة بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة (الأوبك).
وأشارت الى تخفيض إجمالي نمو الطلب العالمي على النفط في العام 2016 بمعدل 10 آلاف برميل يوميا الى 23.1 مليون برميل يوميا متوقعة بلوغ المتوسط السنوي 94.4 مليون برميل للعام. وأوضحت أنه تم تخفيض توقعات المعروض النفطي في 2016 للدول غير الأعضاء بمنظمة الأوبك بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا متوقعة أن يتراجع بمعدل 0.78 مليون برميل يوميا لتصل توقعات المعروض النفطي بنهاية العام إلى 56.2 مليون برميل يوميا.

تباطؤ نمو الاقتصاد الألماني بأكثر من المتوقع خلال الربع الثالث

موقع أرقام

تباطأ النمو الاقتصادي في ألمانيا بأكثر من المتوقع خلال الربع الثالث من العام، وفقاً لما أظهرته بيانات أولية الثلاثاء، مما يشير إلى هشاشة الانتعاش في منطقة اليورو.
وقال مكتب الإحصاء الاتحادي إن الناتج المحلي الألماني المعدل موسمياً نما بنسبة 0.2% خلال الربع الممتد بين يوليو/تموز وسبتمبر، بنسبة جاءت أقل من توقعات المحللين البالغة 0.3% وذلك بعد أن توسع بنسبة 0.4% في الأشهر الثلاثة المنتهية في يونيو.
وأشار المكتب إلى أن التراجع الذي شهده النمو الاقتصادي في البلاد جاء بشكل رئيسي بسبب تراجع التجارة الخارجية، حيث انخفضت الصادرات بينما ارتفعت الواردات بشكل هامشي.
وأظهرت البيانات غير المعدلة توسع الاقتصاد بنسبة 1.5% على أساس سنوي خلال الربع الثالث، وهي النسبة التي جاءت أقل من توقعات المحللين البالغة 1.8%.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

تشير التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا إلى تصاعد وتيرة الضغوط على فرص نمو الاقتصاد العالمي وهو ما يستدعي تعزيز الإجراءات المصرية الهادفة إلى نمو الاقتصاد. ويستلزم الأمر على وجه الخصوص تنمية حجم الإنتاج الداخلي خاصة فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل تصاعد وتيرة الركود المتوقع في بريطانيا، والتحولات في تحركات التدفقات النقدية الاستثمارية عالميا، الي جانب ظهور حرب تجارية متصاعدة بين الولايات المتحدة والصين في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. لذلك، يتعين على مصر التحرك بصورة أكبر لتشجيع معدلات الاستهلاك الداخلي مع دعم تواجدها في الأسواق الإقليمية العربية والأفريقية على حد سواء لاقتناص حصص سوقية أكبر في المدى المتوسط والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المشتركة مع تلك البلدان.

نرى ضرورة أن تبدأ مصر في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية تركز على ضبط الإنفاق الحكومي، وترشيد الاستهلاك، والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة، وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بتخفيض حجم العجز وستكون كفيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

كما يجب الانتباه إلى أن الارتباط الاقتصادي والتجاري المصري الخليجي استراتيجي مما يستدعي تطوير مفاهيم التكامل به وعدم الاكتفاء بالوضع القائم حاليا، فإقامة مناطق اقتصادية مشتركة وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل التجاري وإدخال قطاعات جديدة بها مثل الخدمات وإقامة صناعات مشتركة تخصص للإحلال محل الواردات في المنطقة العربية، وتعتمد على الخامات والتنوع الاقتصادي المصري الخليجي سيعد أساسا اقتصاديا لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خلال الفترة القادمة.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية : تطوير قنوات التمويل محرك رئيس لانتعاش الأسواق العقارية في المنطقة

صحيفة «الحياة»

يُعتبر القطاع المصرفي أحد أهم العوامل المساعدة والداعمة لتنمية الأسواق العقارية في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة، إذ يُعد التمويل العقاري المحرّك الرئيس لانتعاش القطاع، فضلاً عن مساهمته في بناء اقتصادات متنوعة وقوية للدول الخليجية تجعلها قادرة على المنافسة عالمياً، ودعمه الناتج المحلي.

وأكدت شركة «المزايا القابضة» في تقريرها الأسبوعي، أن «توسع الأسواق العقارية «مرتبط بتطوير قنوات التمويل، إذ تشهد الإمارات نمواً ملحوظاً في سوقها العقارية، بسبب توسع الجهاز المصرفي الإماراتي في دعم القطاع وتحسينه، فضلاً عن القوانين السلسة والأنظمة الحديثة المتبعة في الرهن، الذي تعول عليه الدولة في ظروف انتعاش الأسواق وتراجعها».

ولفت التقرير إلى أن سوق التمويل العقاري في الإمارات «يشهد منافسة قوية لجذب مزيد من المتعاملين لمنحهم قروضاً عقارية، كما بقيت مستويات الأسعار والفوائد السائدة في السوق والتمويل العقاري ضمن حدودها المسجلة خلال العام الماضي، وتراوحت نسب التمويل بين 3 و4 في المئة، ما شجع فئات المجتمع إلى الاتجاه نحو التملك سواء بهدف السكن أو الاستثمار».

واعتبر أن التمويل العقاري في الإمارات «يشكل أحد أهم مقومات الطلب لتمتعه بوحدات عقارية متنوعة الحجم والمواقع التي تتناسب مع متطلبات فئات المجتمع المحلية والمستثمرين من الخارج». وأكد ضرورة «إعادة النظر في شروط التمويل العقاري، والتجاوب مع مؤشرات السوق وقدرات طالبي التمويل، إذ تمثل أسعار الوحدات العقارية السائدة فرصاً جيدة للتمويل والتوسع في منح التسهيلات العقارية، على رغم مؤشرات مرتفعة إلى التعثر في المستقبل لدى شرائح ومالكين ومستثمرين كثر».

وعن السوق العقارية القطرية، أفاد بأن قطر «تسير بخطى حثيثة لتوفير مزيد من المنتجات العقارية التي تناسب الطلب المحلي، وتستقطب مزيداً من الاستثمارات الأجنبية». ولفت إلى أن البيانات «تظهر ارتفاع وتيرة التنافس بين البنوك لاستقطاب أعداد كبيرة من طالبي التمويل السكني، إذ تجاوزت القروض العقارية الممنوحة سقف 100 بليون ريال قطري نهاية عام 2015، ما يعكس حجم الدور الذي تلعبه قنوات التمويل المتنوعة في تمويل المشاريع والأفراد ودفعهم نحو التملك».

ولم يغفل دور المصارف القطرية «في توفير السيولة اللازمة للحكومة وشركات التطوير العقاري للاستمرار في تطوير البنى التحتية، لضمان بقاء القطاع العقاري في معدلات مرتفعة من التشغيل حتى اقتراب موعد المونديال».

أما السوق العقارية السعودية، فلفتت «المزايا القابضة» إلى أنها «باتت تواجه تحديات وتنافسية كبيرة في ظل الخطط والاستراتيجيات الحكومية السعودية، الرامية إلى توفير مزيد من قنوات الدعم والتمويل لإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل السكن التي يعاني منها المواطن السعودي». إذ إن «من الشروط التي تفرض على طالبي التمويل العقاري، توفير 15 في المئة من قيمة القرض الإجمالي، وتُعد هذه النسبة الأقل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنسبة التمويل المصرفي في الكويت التي تصل إلى 80 في المئة، وفي قطر إلى 70 في المئة، ما يرفع قدرة الأفراد من ذوي الدخل المحدود على التملك». وأفادت بأن «حجم النشاط الإجمالي في السوق العقارية تجاوز حدود 102 بليون ريال (27.5 بليون دولار) نهاية عام 2015، بارتفاع نسبته 8 في المئة عن عام 2014».

وشدد التقرير على ضرورة «مواكبة تطور منتجات التمويل المسجلة في المشاريع العقارية، والطلب الحاصل على القطاع العقاري محلياً وإقليمياً وعالمياً، وضرورة إيجاد صيغ متعددة للتمويل تناسب ظروف السوق المصرفية، لما لها من أهمية في زيادة قيم التمويل وتوسيع قاعدة المتعاملين. يُضاف إلى ذلك «توفير منتجات عقارية متنوعة للمساهمة في رفع الطلب واستمراره على المشاريع العقارية، ما يحافظ على وتيرة النشاط العقاري عند حدود استثمارية مرتفعة.

ورأى أن «للتمويل الإسلامي إيجابيات كثرة على الحركة التجارية والعقارية والاستثمارية عموماً، لتمتعه بميزات تحد من الشروط المتبعة للتيسير في قروض التمويل العقاري. كما أن البنوك الإسلامية من أكثر المصارف المرغوبة لدى طالبي السكن من فئة الدخل المحدود والمستخدمين الملتزمين، كونه يتناسب والمبادئ الدينية والعادات والتقاليد».

وتوقعت «المزايا القابضة» ازدياد «الاتجاه نحو تمويل العقارات من خلال البنوك الإسلامية، ما يساهم في التنمية المجتمعية وتحسين حياة الناس». إذ تدل المؤشرات الخاصة بمعدلات النمو المستقبلية لقطاع التمويل الإسلامي على «الاحتفاظ بقوتها لتتجاوز تلك التي تحققها البنوك

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التقليدية والتجارية، على رغم التحديات المالية والاقتصادية التي تعاني منها الاقتصادات الكبرى، والتي ستؤثر على الحراك المالي عموما. في حين سيكون لتراجع أسعار النفط «تأثير كبير على معدلات النمو التي تحققها كل قنوات التمويل والقطاعات المعنية.

وخلُص التقرير إلى تأكيد «ضرورة توفير أطر مشتركة تجمع الأطراف المعنيين بالتمويل العقاري المهتمين بتنظيم القطاع، بدءاً من شركات التطوير العقاري والمصارف وانتهاءً بالجهات الحكومية، لإيجاد قنوات متعددة تضمن توفير مصادر تمويل مناسبة بأسعار تنافسية، وبشروط تتناسب مع جميع فئات الطلب.

ولفت إلى أن «تقلبات أسواق النفط كان لها تأثير كبير على حراك التمويل والاستثمار في السوق العقارية، لكن يبقى للحلول المبتكرة التي تقوم بها قنوات التمويل المتخصصة دور كبير في ضمان وتيرة البيع والشراء، والتداول في المنتجات العقارية بأنواعها».

التأثير على مصر:

من الملاحظ أن قطاع العقارات المصري يشهد نشاطا واضحا خلال الفترة الحالية خصوصا في معدلات الشراء الجديد للوحدات في ظل سعيه للتعافي بعد تراجع الطلب بشكل واضح خلال الأعوام الماضية حيث يرجع نشاط القطاع العقاري إلى وجود طلب متجدد على الوحدات السكنية الجديدة؛ حيث توجد في مصر نصف مليون حالة زواج سنويا بجانب الطلب المرحل مع ملاحظة أن الطلب على الوحدات السكنية يشمل كافة مستويات الوحدات سواء الإسكان المنخفض – الخاص بمحدودي الدخل – أو المتوسط وحتى الاسكان الفاخر وان كان أقل ولكن عليه طلب ملحوظ في ظل ارتفاع الرغبة للاستثمار في العقارات بعد تراجع قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية.

نشير إلى أن جميع مؤشرات السوق تؤكد عودة ثقة المستهلكين فى مجال العقارات المصرية من خلال القوة الشرائية الكبيرة للوحدات السكنية المعروضة حديثاً، بالإضافة إلى عودة الطلب والارتفاع الملحوظ فى أسعار العقارات خاصةً الأراضي. فمن الواضح أن العام الحالى يشهد زيادة فى طلب المستثمرين فى السوق العقاري، مما يستدعي قيام الحكومة بتوفير المزيد من الأراضى إلى جانب منح التصاريح بشكل سريع لتجنب الزيادات الكبيرة في الأسعار، ولضمان استدامة المشروعات التي تطور مع ضرورة الإسراع باصدار قانون اتحاد المطورين العقاريين لتنظيم هذا القطاع.

كما نري أنه بالرغم من مؤشرات نمو القطاع العقاري إلا أن هذا يرجع إلى ضعف الفرص الاستثمارية في القطاعات الأخرى وهذا الأمر يستدعي ضرورة تنشيط قطاعات مثل الاستثمار الصناعي بإزالة المعوقات المرتبطة به مثل إصدار قانون التراخيص الصناعية الجديد، وحل مشكلات تخصيص الأراضي مما يرفع من قدرات القطاعات الاقتصادية الأخرى على تنشيط الاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة من خلال توجيه المدخرات والاستثمارات المحلية إلى قطاعات ذات قيمة مضافة وإنتاجية وليس إلى مخزونات للقيمة.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: حالة ركود فعلية للعولمة.. حقيقة عابرة حول التجارة

صحيفة الشرق الأوسط

توقف التدفق المستمر للبضائع من آسيا إلى الولايات المتحدة لفترة وجيزة خلال الشهر الماضي بعدما أعلنت شركة «هانجين»، وهي خط الشحن من كوريا الجنوبية، عن إفلاسها، مما أدى إلى توقف عشرات السفن التابعة لها في أعالي البحار.. لقد كانت من اللحظات التي أثبتت، وبصورة حرفية، حالة الركود الفعلية للعولمة.

كان نمو التجارة بين الدول من بين التطورات الاقتصادية الأكثر تأثيرا وإثارة للجدل خلال العقود الأخيرة. وعلى الرغم من المناقشات الصاخبة، التي بلغت مستويات جديدة أثناء حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية، فإن هناك حقيقة عابرة، لا ينتبه إليها كثيرون، بأن التجارة تواصل الهبوط وليس الارتفاع. فلقد استوى منحنى التجارة العالمية خلال الربع الأول من عام 2016، ثم هبط بواقع 8.0 نقطة مئوية خلال الربع الثاني من العام نفسه، وفقا للإحصاءات الصادرة من هولندا، التي تفيد بأفضل البيانات العالمية حول ذلك المجال.

ولم تكن الولايات المتحدة استثناء في الاتجاه العام الواسع المذكور؛ حيث هبطت القيمة الإجمالية للواردات والصادرات الأميركية بواقع مائتي مليار دولار خلال العام الماضي. وهبطت التجارة، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2016، بواقع 470 مليار دولار إضافية.

وتلك هي المرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية التي تشهد فيها التجارة بين الدول ذلك الانخفاض خلال فترة من النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي العالمي البطيء من أسباب ونتائج هذا التراجع في التجارة؛ ففي أفضل الأوقات، زاد الازدهار من التجارة وزادت التجارة من الازدهار؛ سواء بسواء. والآن، بدأت العجلة في التحول في الاتجاه المعاكس؛ حيث يسبب الاستهلاك المنخفض والاستثمار المتراجع، هبوط مستويات التجارة، مما يؤدي إلى تباطؤ في النمو.

ولكن هناك إشارات إلى أن ذلك التباطؤ قد أصبح هيكليا. ويبدو أن الدول المتقدمة تفضل التراجع عن نطاق العولمة.

ولقد أسفرت جولة منظمة التجارة العالمية من المحادثات التجارية الأخيرة، عن فشل كبير خلال العام الماضي. وكانت الشراكة عبر المحيط الهادي، وهي المحاولة لصياغة الاتفاق الإقليمي التجاري بين الدول المطلة على المحيط الهادي، قد تعثرت ثم انهارت. ولقد عارض تلك الشراكة كل من المرشحين الرئاسيين الأميركيين. وفي الأثناء ذاتها، هناك حدود جديدة قيد الظهور؛ حيث بدأت بريطانيا مغادرة الاتحاد الأوروبي. وقالت منظمة التجارة العالمية في يوليو الماضي إن أعضاء المنظمة قد وضعوا أكثر من 2100 قيد جديد على التجارة منذ عام 2008.

وكتبت كريستين لاغارد، المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي، تقول في دعوتها الأخيرة للدول من أجل تجديد التزاماتها التجارية: «تعطيل التجارة الحرة من شأنه أن يسبب شللاً في المحرك الذي حقق مكاسب غير مسبوقة في جميع أنحاء العالم على مدى عقود كثيرة».

ووقع الاتحاد الأوروبي وكندا، في مواجهة التيار السائد الحالي، اتفاقية تجارية جديدة الأسبوع الماضي. وقد يكون من الصعب، رغم كل شيء، حشد تأييد الرأي العام داخل الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة.. فلقد تراكمت مكاسب العولمة وبصورة غير متناسبة بالنسبة للأثرياء فقط، بينما وقعت التكاليف برمتها على كاهل العمال المشردين من أعمالهم، في حين فشلت الحكومات في التخفيف من معاناتهم.

لقد انقضت ثورة «وول - مارت» وانتهت. خلال عقد التسعينات، نمت التجارة العالمية بأكثر من ضعف الاقتصاد العالمي، في الفترة التي اتحدت فيها أوروبا، وأصبحت الصين مثل المدينة الصناعية، وانخفضت التعريفات الجمركية بصورة كبيرة، كما انخفضت تكاليف النقل كثيرا.. لقد كان عصر «وول - مارت» بالفعل.

ولكن تلك التغيرات قد انتهت؛ حيث بدأت بعض الدول الأوروبية تعبث بحدود الاتحاد المقدسة، وليست هناك من وسيلة لتخفيض رسوم التعريفة الجمركية وتكاليف النقل عما هي عليه الآن. كما أن الدور الصيني في الاقتصاد العالمي بدأ يتغير؛ حيث أصبحت الصين تصنع أكثر مما تستهلك، وتستهلك كثيرا مما تصنعه.. بالإضافة إلى ذلك، يعمل القطاع الصناعي الصيني الناضج الآن على إنتاج ما يحتاج إليه بالفعل.

وصدر تقرير عن صندوق النقد الدولي العام الماضي يفيد بأن نسبة المكونات المستوردة في المنتجات المصنعة في الصين قد هبطت إلى 35 في المائة من واقع 60 في المائة خلال عقد التسعينات.

والنتيجة أن دراسة صندوق النقد الدولي حسبت أن نسبة واحد في المائة زيادة في النمو العالمي أدت إلى ارتفاع حجم التجارة بنسبة 2.5 في المائة خلال عقد التسعينات، بينما سجل النمو نفسه، في السنوات الأخيرة، للتجارة بنسبة 0.7 نقطة مئوية فحسب.

راهنت شركة «هانجين»، مثل شركات الشحن العملاقة الأخرى، على استمرار التجارة العالمية في التوسع بوتيرة سريعة. في عام 2009، كان لدى شركة الشحن العملاقة ما يكفي من المساحة لحمل 12.1 مليون حاوية من حاويات الشحن القياسية التي لعبت دورا حاسما، وإن كان هادئا، في ارتفاع وتيرة التجارة العالمية. وبحلول العام الماضي، كانت لدى الشركة مساحة لحمل 19.9 مليون حاوية؛ كثير منها لا حاجة لها.

ليست الهند صورة من الصين، وأغلب تدفقات التجارة تتم بين الدول المتقدمة. وبحسب «معهد ماكينزي الدولي»، فإن 15 دولة تمثل ما يقرب من 63 في المائة من الحركة التجارية العالمية من البضائع والخدمات، وحصة أكبر من الاستثمارات المالية.

ولقد انضمت الصين إلى هذا النادي بالأسلوب القديم، حيث استخدمت المصانع في بناء الطبقة الوسطى. ولكن أتمتة الأعمال في المصانع تجعل الأمر صعبا على الدول الأخرى للمواكبة. ويحسب داني رودريك، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد، فإن العمالة الصناعية في الهند وغيرها من الدول النامية، قد بلغت ذروتها بالفعل، وهي الظاهرة التي يسميها «التصفية الصناعية السابقة لأوانها».

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ويسبب ضعف الاقتصاد العالمي تفاقم هذا الاتجاه؛ حيث انخفضت استثمارات البنية التحتية من جانب الشركات متعددة الجنسية للعام الثالث على التوالي في 2015، وفقا للأمم المتحدة. وهي تتوقع مزيدًا من الهبوط خلال العام الحالي. ولكن حتى إن استعاد النمو عافيته، فإن الأتمتة تقلل من الحوافز على الاستثمار في العالم النامي ذي العمالة الرخيصة، كما تقلل من مكاسب تلك الاستثمارات لسكان بقية البلدان النامية.
كما أن ردود الفعل السياسية ذات طبيعة عالمية هي الأخرى؛ فلقد نشر الخبير الاقتصادي برانكو ميلانوفيتش رسما بيانيا في عام 2012، ذلك الذي يُسمى في بعض الأحيان «رسم الفيل»، بسبب أن هناك تشابها مؤكدا.. حيث يُظهر ارتفاع الدخول الحقيقية بشكل كبير بالنسبة لمعظم سكان العالم بين عامي 1988 و2008، ولكن ليس بالنسبة لأغلب سكان الولايات المتحدة وبقية الدول المتقدمة.
وغالبا ما يُقدم هذا الرسم البياني تصويرا لعواقب العولمة؛ حيث إن الحقيقة أكثر تعقيدا، ولكن التصور لا يمكن إنكاره.. حيث ينظر الناخبون في الدول المتقدمة لأنفسهم من واقع أنهم ضحايا التجارة مع العالم النامي، وأن ردود الفعل آتية لا محالة.
وتعد حملة دونالد ترامب الرئاسية تعبيرا واضحا عن ذلك، حيث إن هيلاري كلينتون تتراجع عن تأييدها السابق لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي. وقد نشرت دراسة في أبريل الماضي خلصت إلى أن الناخبين في الدوائر الخاصة بالكونغرس كانوا الأكثر تضررا من فقدان الوظائف، وهم الأكثر تأييدا للمرشحين المعتدلين، لكنهم يتحولون بدلا من ذلك إلى المرشحين الذين يتخذون مواقف أكثر عدائية وتطرفا.
ويسبب الركود الاقتصادي تحول الناخبين الأوروبيين ضد التجارة أيضا.
وقال البروفسور رودريك إن أنصار التجارة الحرة كانوا مذنبين بالمبالغة في المكاسب والتهوين من التكاليف. وقال: «وبسبب أنهم فشلوا في عرض الفروق والمحاذير، أصبحت التجارة محاصرة بين جميع أنواع العلل، حتى وإن لم تكن ملاحظة. وإن كان الديماغوجيون والمنحازون يتقدمون بمطالبات لا معنى لها بشأن التجارة ويجدون من يستمع إليهم، فإن أنصار ومشجعي التجارة الحرة هم الأولى بكثير من اللوم».

التأثير على مصر:

تؤثر هذه الخطوات والظواهر الجديدة على فرص زيادة حجم التبادل التجاري العادل عالميا وهو ما يستدعي من مصر الانتباه بشدة لما يحدث عالميا لاتخاذ خطوات جادة بشأنها. إلا انه يجب الأخذ في الاعتبار وجود كثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر خاصة عند التصدير والتي يجب معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات، مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليص عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

كما أنه في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري فإنه أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتاثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة، خاصة وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية لمصر مع إجراء تحليل حساسية للتأثير التفصيلي لتغيير سعر الدولار على الصادرات والواردات من القطاعات المختلفة مما سيسهل وضع السياسات الخاصة التي تهدف إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.
كذلك من الضروري الانتهاء من وضع والبدء في تنفيذ استراتيجية للتنميه الصناعية، حيث إنه حتى الآن يتم التركيز في استراتيجية تنمية الصادرات على الإجراءات الخاصة بالنفاذ للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد أعباء الصادرات أو تغيير سعر الصرف دون التعامل مع التحدى الأكبر وهو المعوقات الإنتاجية للتصدير.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز ، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الاسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

انخفضت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام التداولات يوم الجمعة، عقب صدور بيانات أظهرت تباطؤ نمو أسعار المنازل الجديدة عقب سن السلطات مزيدا من القيود على شراء العقارات خوفاً من ظهور فقاعة بالقطاع.
وأظهرت بيانات مكتب الإحصاء الصيني، ارتفاع متوسط أسعار المنازل الجديدة بنسبة 1.1% خلال أكتوبر مقارنة بـ1.8% خلال سبتمبر.
يأتي ذلك بعدما فرضت عدة مدن صينية قيوداً على شراء المنازل ومنح القروض العقارية لكبح جماح أسعار الوحدات التي تنامت بقوى في المدن الكبرى مؤخراً.
وفي ختام التداولات انخفض مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.5% إلى 3192 نقطة، مسجلاً خسائر أسبوعية بنسبة 0.1% بعدما سجلت مكاسب على مدار الأسابيع الخمسة الماضية.
وارتفعت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام التداولات مستفيدة من تراجع قيمة الين أمام الدولار، وهو ما عزز من مكاسب الأسهم لا سيما الشركات المصدرة.
ويأتي ذلك وسط تنامي احتمالات رفع أسعار الفائدة الأمريكية بقوة، حيث قالت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي "جانيت يلين" الخميس إن رفع الفائدة قد يحدث قريبا، تزامناً مع صدور بيانات أظهرت تراجع طلبات إعانة البطالة في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها منذ 43 عاماً عند 235 ألف طلب.
وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.6% إلى 17967 نقطة ليزيد مكاسبه الأسبوعية إلى 3.4%، فيما ارتفع مؤشر "توبكس" 0.4% إلى 1428 نقطة ليسجل 3.6% من المكاسب الأسبوعية.
كما تراجعت الأسهم الأمريكية على نحو هامشي خلال تداولات الجمعة وسط ارتفاع واسع النطاق للدولار مقابل أغلب العملات الرئيسية، ولكن المؤشرات الرئيسية حققت مكاسب للأسبوع الثاني على التوالي.
وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي 36 نقطة إلى 18868 نقطة، كما تراجع مؤشر "نازداك (-12.5 نقطة) إلى 5321.5 نقطة، في حين انخفض مؤشر "S&P 500" القياسي (-5 نقطة) إلى 2182 نقطة.
وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة 0.2%، كما ارتفع "نازداك "بنسبة 1.6%، في حين سجل "S&P 500" الأوسع نطاقاً مكاسب أسبوعية بنسبة 0.8%.
وفي الأسواق الأوروبية، تراجع "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.3% أو 1.2 نقطة إلى 339.4نقطة، ولكن المؤشر القياسي حقق مكاسب أسبوعية بنسبة 0.6%.
وانخفض مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (-19 نقطة) إلى 6775.7 نقطة، كما هبط مؤشر "داكس" الألماني (-21 نقطة) إلى 10664.5 نقطة، في حين تراجع مؤشر "كاك "الفرنسي (-23 نقطة) إلى 4504 نقاط.
من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر عند التسوية بنسبة 0.7% أو 8.20 دولار إلى 1208.70 دولار للأوقية، وهو أدنى إغلاق منذ فبراير/شباط الماضي، وسجل المعدن الأصفر خسائر أسبوعية بنسبة 1.3%.
وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 0.6% او 27 سنتاً وأغلق عند 45.69 دولار للبرميل محققاً مكاسب أسبوعية بنسبة 5.3%، كما ارتفع "برنت "القياسي بنسبة 0.8% أو 37 سنتاً وأغلق عند 46.86 دولار للبرميل وحقق مكاسب هذا الأسبوع بنسبة 4.7% بعد أربعة أسابيع من الخسائر.
في غضون ذلك، ارتفع مؤشر الدولار – الذي يقيس أداءه مقابل سلة من العملات الرئيسية – بنسبة 0.4% إلى 101.3 نقطة، وهو المستوى الأعلى منذ أبريل 2003، وحققت العملة الأمريكية مكاسب بحوالي 4% على مدار العشر جلسات الماضية مما تسبب في ضغوط على السلع والأسهم.
وتلقى الدولار دعماً من تصريحات رئيسة الاحتياطي الفيدرالي "جانيت يلين" بأن البنك المركزي ربما يرفع معدل الفائدة في وقت قريب نسبياً.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

واصلت البورصة المصرية ارتفاعاتها القوية للأسبوع الثالث على التوالي محققة خلال تعاملات الأسبوع الجاري مكاسب قياسية، وسط حالة من التفاؤل سادت بين المستثمرين بعد قيام البنك المركزي بتحرير سعر الصرف، الأمر الذي دفع المستثمرين للاقبال على الشراء وسط توقعات بأن تشهد الفترة المقبلة تدفقات نقدية أجنبية كبيرة إلى السوق المصري، فضلا عن إعلان صندوق النقد الدولي الموافقة على إقراض مصر مبلغ 12 مليار دولار وربح الرأسمال السوقي لأسهم الشركات المقيدة نحو 24.7 مليار جنيه لينهي تعاملات الأسبوع عند مستوى 544.1 مليار جنيه مقابل 519.4 مليار جنيه في الأسبوع السابق له، بنسبة ارتفاع بلغت نسبته 4.7 في المائة.

وساهم ذلك في تجاوز البورصة المصرية للتقلبات التي شهدتها أسواق المال العالمية خلال هذا الأسبوع في ضوء محاولة الأسواق استيضاح التداعيات التي قد تترتب على سياسة ترامب الاقتصادية، لا سيما الأسواق الآسيوية التي تشعر بالقلق بشأن مستقبل العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة في ظل حكومة رئيس جمهوري.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.